

110163 - حكم خلع المرأة ثيابها في غير بيتها

السؤال

قرأت هذين الحديثين :

(خرجت من الحمام ، فلقيني النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : من أين يا أم الدرداء ؟ فقلت : من الحمام . فقال : والذي نفسي بيده ، ما من امرأة تنزع ثيابها في غير بيت أحد من أمهاتها إلا وهي هاتكة كل ستر بينها وبين الرحمن عز وجل) .
“الترغيب والترهيب ” (1/119).

(ما من امرأة تنزع ثيابها في غير بيت زوجها ، إلا كشفت الستر فيما بينها وبين ربه) صحيحه الألباني في “الرد المفحم” (ص73).
السؤال : لدينا نادي رياضي قريب منا ، وهو على درجة عالية من الاحترام والمراقبة ، وبداخله صالة للياقة البدنية ، خاصة بالنساء فقط ، وكل القائمات على أمر هذا المبني ورواده أيضاً من النساء الملزمات بالمحجبات ، ولا يسمح لأي رجل بارتياده بتاتاً ، وقد نصحنا الطبيب أنا وأختي بممارسة الرياضة للتغلب على حالات الضعف العام ، والتهاب العضلات والمفاصل ، وكذلك نصح أمي ؛ لأنها تعاني من هشاشة العظام ، فصرت أنا وأختي نرتاد تلك الصالة في حجابنا الكامل وتستمنا والتزامنا ، وعندما ندخل إليها نمارس الرياضة بملابس كالتي نرتديها أمام محارمنا الرجال ، ليس فيها خلاعة ولا كشف مبالغ فيه بالمرة ، فقط رأسنا والذراعين ، ويكون ذلك في حجرات آمنة مغلقة تماماً داخل هذا المبني ، وكل من حولنا من النساء ، فهل يجوز لنا ذلك ، أم أنه داخل في ما يحرم بنص الحديثين السابقين ؟

وأريد أيضاً من فضيلتكم أن أقف على ما يستثنى من التحرير بنص الحديثين الشريفين السابقين إن وجد ، فهل معناهما أيضاً أنه لا يجوز الذهاب إلى بيوت التجميل ، أعني الكوافيرات الخاصة بالمحجبات ، لأغراض التجميل المباحة البسيطة التي ليس فيها ما يخالف شرع الله ، والتي تكون آمنة ، وجميع العاملات فيها من النساء ، حتى وإن كان أحد محارمي سيوصلني وبأخذني من هناك بالسيارة ؟ حتى إن كنت عروسًا ؟ وإن استدعى ذلك لكشف اليسير مما تكشفه المرأة أمام محارمها أيضاً ؟
وما حكم مراكز التجميل ، أو عيادات أطباء التجميل التي تكون على نطاق أوسع من ذلك ، ويتم فيها ما هو أبعد من ذلك ؟
أرجو التفصيل ، وجزاكم الله خيراً.

الإجابة المفصلة

روى أحمد (6/173) ، وأبو داود (4010) والترمذى (2803) عن عائشة رضي الله عنها أنّ نسواناً من أهل حفص استأذنَّ عليها ، فَقَالَتْ : لَعَلَّكُنْ مِنَ الْلَّوَاتِي يَدْخُلْنَ الْحَمَامَاتِ ؟! سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : (أَيْمَا امْرَأَةً وَضَعَثَتْ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ رَوْجِهَا فَقَدْ هَثَكَثَ سِثْرَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ) صحيحه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه .
هذا الحديث يدل على تحريم خلع المرأة ثيابها في غير بيتها ، والمراد بذلك : إذا خلعت ملابسها في مكان لا تأمن من أن يطلع عليها رجال أجنب عنها ، أو كان يخشى من ذلك حصول فتنة أو الوقوع في شيء محرم .
قال المناوي في “فيض القدير” (3/176) :

”وضعت ثيابها في غير بيت زوجها) كنایة عن تكشفها للأجانب ، وعدم تسترها منهم ، فقد هتك ستر ما بينها وبين الله عز وجل (لأنه تعالى أنزل لباساً ليوارين به سواتهن ، وهو لباس التقوى ، وإذا لم يتقين الله ، وكشفن سواتهن ، هتكن الستر بينهن وبين الله تعالى ، وكما هتك نفسيها ولم تصن وجهها وخانت زوجها بيهتك الله سترها ، والجزاء من جنس العمل ، والهتك خرق الستر بما وراءه ، والهتيبة الفضيحة ” انتهى .

وقال أيضا (3/189) :

”لأنها لما لم تحافظ على ما أمرت به من التستر عن الأجانب ، جوزت بذلك ، والجزاء من جنس العمل ، والظاهر أن نزع الثياب عبارة عن تكشفها للأجنبي لبيان منها الجماع أو مقدماته ، بخلاف ما لو نزع ثيابها بين نساء مع المحافظة على ستر العورة ، إذ لا وجه لدخولها في هذا الوعيد ” انتهى .

وجاء في ”فتاوی اللجنۃ الدائمة“ (17/224) :

”مراده صلى الله عليه وسلم والله أعلم : منعها من التساهل في كشف ملابسها في غير بيت زوجها على وجه ثرى فيه عورتها ، وتهم فيه لقصد فعل الفاحشة ونحو ذلك ، أما خلع ثيابها في محل آمن ، كبيت أهلها ومحارمها لإبدالها بغيرها ، أو للتنفس ونحو ذلك من المقاصد المباحة البعيدة عن الفتنة- فلا حرج في ذلك ” انتهى .

وقال الشيخ ابن عثيمين في ”فتاوی نور على الدرب“ (شرح الأحاديث والحكم عليها) :

”هذا الحديث إن صح (أن من وضعت ثيابها في غير بيت زوجها فقد هتك الستر) ، هذا إن صح فالمراد أن المرأة تضع ثيابها في حال يخشى أن يطلع عليها من لا يحل له الإطلاع عليها ” انتهى .

وانظر جواب السؤال رقم : (9460)، (34750).

وعلى هذا ، فلا حرج على المرأة إذا وضعت ثيابها خارج بيتها لحاجة وكانت تؤمن من اطلاع أحد على عورتها ، كبيت أمها أو اختها أو النوادي النسائية المغلقة ، أو محلات التجميل التي لا يدخلها إلا النساء ... ونحو ذلك .

وأما الذهاب إلى الكوافير فلا حرج فيه إذا كان المكان خاصاً بالنساء ، ولم يكن فيه شيء من المحرمات كالنمص أو التشبه بالكافرات والفالسقات ، أو كشف ما لا يجوز كشفه من العورات ، وإنما يقتصر الأمر فيه على تجميل الشعر والوجه .

وأما مراكز التجميل فالقاعدة في عمليات التجميل بأنواعها المختلفة : ”أن ما كان من أجل إزالة عيب مشوه للبدن فلا حرج فيه ، وما كان المقصود منه المبالغة في التجميل والتحسين وليس إزالة عيب فهو حرام .“

وتجدين تفصيل ذلك في الموقع تحت عنوان ”اللباس والزينة والصور“ .

والله أعلم .